

## في نقد التصور التقليدي للأمن: مساهمات البنائية النقدية في الدراسات الأمنية Critical The Traditional Perception Of Security: Contributions Of Critical Constructivism In Security Studies

تاريخ القبول: 2018/11/18

تاريخ الإرسال: 2018/06/28

### Abstract:

Since the late of 1980s' security studies knew considerably development. Limited to military dimension by the realism, the concept of security has now been broadened with the critical tendencies and Copenhagen school to encompass other sectors including economy, environmental and society (identity). In this context, constructivism in general and critical constructivism particularly present themselves as an alternative to the rationalist thesis, arguing security is socially constructed and that language constitutes a security act in its sociological dimension.

**Keywords:** The normative dilemma of writing security; Securitization; Sociolinguistics.

رضواني فيصل (باحث دكتوراه) (\*)

جامعة بسكرة

fradwan80@gmail.com

د / أسعيد مصطفى

جامعة بسكرة

### ملخص:

منذ نهاية الثمانينيات عرفت الدراسات الأمنية تطورا ملحوظا، فبعد أن كان مفهوم الأمن في التقليد الواقعي محصورا في بعده العسكري أصبح اليوم مع المدارس النقدية ومدرسة "كوبنهاغن" يتسع ليشمل قطاعات أخرى منها الاقتصاد والبيئة والمجتمع (الهوية)، في هذا السياق تتموقع البنائية عامة والبنائية النقدية خاصة كبديل معرفي للطرح العقلاني، حيث الأمن هنا اجتماعي البناء واللغة في بعدها السوسولوجي فعل أمني.

**الكلمات المفتاحية:** المأزق المعياري

لكتابة الأمن؛ الأمنة؛ اللسانية الاجتماعية.

(\*) - المؤلف المراسل: رضواني فيصل،

fradwan80@gmail.com

**مقدمة:**

إن ظهور البنائية في نهاية عقد الثمانينيات أضاف إلى ما بات يعرف بالنقاش الثالث في العلاقات الدولية مقارنة بديلة وذلك بعد عشرية من هيمنة في نظرية العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية للنموذج المعرفي النيواقعي / نيوليبييرالي، فسرعان ما لقيت المقاربة البنائية قبولا في الأوساط الأكاديمية التي لم تعد تقبل الافتراضات الضيقة للبردايم العقلاني، فالبنائية أضحت بالنسبة لبعض المختصين في العلاقات الدولية مقارنة المستقبل<sup>(1)</sup> في ميدان الدراسات الأمنية أنتج التيار المحافظ في البنائية بعض الدراسات ذات الأهمية، لكنها تعكس توجسا وجوديا، سواء إن كان ذلك على المستوى الاستمولوجي أو المستوى الأنطولوجي، رغم ذلك فإن العديد من الباحثين وجدوا في البنائية ما يكفي من العناصر التي قد تكون جديدة والتي من شأنها أن تقنعهم بفتح نقاش داخل إطار بنائي وتأسيس قواعد مقارنة شديدة الاختلاف ويمكن وصفها بالبنائية النقدية والتي بدأت في اقتراح مجالات للتأمل مهمة للدراسات الأمنية .

وإلى اليوم، أي تشكيك في طرح المقاربات التقليدية حول الأمن ينطلق من نقد الواقعية الجديدة مع التركيز على كتاب "كنيث وولتز" الصادر في 1979 الموسوم "نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics.

مفهوم الأمن في الواقعية الجديدة الذي بينه "ولتز" بشكل جيد يعني ببساطة بقاء الدولة، فالأمن يختزل إذن لدى الواقعيين الجدد في الدفاع العسكري حيث الدراسات الأمنية تتداخل مع الدراسات الإستراتيجية، وحتى وإن بدأ التشكيك حول هذا الطرح الضيق للأمن في غضون الثمانينيات إلا أنه لا يمكن الحديث عن تجديد في الفكر الأمني إلا بعد نهاية الحرب الباردة.

تنصب إشكالية المقال حول ما المقصود بالضبط بالبنائية النقدية وتبيان مساهمة هذه المقاربة في الدراسات الأمنية، مع التركيز هنا على مدرسة باريس باعتبارها أحد أهم فروع هذه المقاربة، من أجل ذلك سوف نبدأ بالتطرق إلى ما يميز هذا التيار عن البنائية المحافظة، ثم سوف نحاول استخراج ملامح الدراسات الأمنية التي يقترحها البنائيون النقديون.



**1- الأسس الفكرية للنظرية البنائية:** ليس من السهل تعريف البنائية، في البداية لا يمكن الخلط بينها وبين النظرية النقدية لما بعد ماركسية والمدرسة لما بعد حداثة على الرغم من أن هاتين الأخيرتين تشتركان مع الأولى في النظرة إلى العالم على أنه في الأساس اجتماعي البناء، من المهم التأكيد على هذا التمييز، لأن كلا من المؤيدين والخصوم يميلون إلى دمجها في الإطار العام للنظرية النقدية، وهو ما ينطبق بالخصوص على الواقعي الجديد "ميرشايمر"<sup>(2)</sup> والواقعية "جينيفر ستيرلينغ- فولكر"<sup>(3)</sup> الذين يتكلمان عن لما بعد حداثة أو التي تعرف بالنظرية النقدية على أنها نظريا واحدة من المقاربات التي خرجت من البنائية، وكما سوف نبينه لاحقا توجد هناك فروق أساسية بين المقاربات الثلاث التي هي غير متوافقة، حتى وإن كانت وبشكل متفاوت تتبنى ثلاثتها مواقف نقدية من المقاربات الوضعية.

ليس من السهل إعطاء صفة البنائية لكل المقاربات النظرية التي تدعي ذلك، لكن دون الوقوع في التبسط يمكن التأكيد أن هناك تيارين بنائيين كبيرين يتضمنان بكل تأكيد فروقا مهمة أو حتى وجهات نظر مختلفة داخل كل واحد منهما، يمكن وصف الأول بالمحافظ الذي يعتمد بشكل كبير على أعمال "أليكساندر وانتد" فيما يمكن وصف الثاني بالنقدي، هذا الوصف الأخير له دلالة أكثر دقة من ذلك الذي يقترحه "تيد هوبف" الذي يقرن البنائية النقدية بالمابعد حداثة وهو خطأ شائع، وكما سوف يأتي لاحقا فالبنائية النقدية لها خصائصها التي تميزها والتي يجمع عليها العديد من الكتاب ولا نجدها لا في البنائية المحافظة ولا في المابعد حداثة.<sup>(4)</sup>

كما أن البنائية لا تمثل بعد براداييم بالمعنى الذي يطرحه "كون"، فهي توصف بالمقاربة أو الأسلوب أو المنهجية أكثر من أي شيء آخر، مقارنة لها بعد نظري في دراسة العلاقات الدولية، أو ببساطة توصف بمجموع مقاربات مترابطة بدلا من مقارنة متماسكة، في الأخير يجب وضع البنائية في السياق العام لنظرية العلاقات الدولية.<sup>(5)</sup> في هذا الصدد عادة ما يتم على سبيل المثال على الأقل في الأدبيات الأمريكية التمييز بين الوضعية والمابعدوضعية أو بين العقلانية والتأملية، وهو ما يوحي بأن هناك تصنيفا عميقا ومتماثلا عن حقلين متماسكين ومنظمين بشكل جيد وهو انطباع لا يتوافق بأي حال من الأحوال مع واقع أكثر تعقيدا، وإذا أمكننا الاستدلال بسهولة

على التماسك الشديد لدى المقاربات التي تنتمي إلى الوضعية فإن الأمر مختلف لدى المقاربات التي تنتمي إلى المابعدوضعية، فعلى سبيل المثال يتبنى أنصار النظرية النقدية المابعدماركسية موقفاً تأسيسياً في حين يلقي هذا رفضاً قاطعاً لدى المابعدحائثين. مهما يكن، هناك فواصل جد واضحة بين مختلف أنواع النظريات، فهناك من يركزون على حتمية تبني مقارنة يرونها علمية لدراسة عالم مادي مؤسسة على ابستمولوجيا أمبريقية وعلى الفصل بين الأفعال والقيم وعلى البحث عن الاطراد داخل سلوك الفواعل (الدول) المستقلة، ومن جهة أخرى هناك الذين يشككون في "الموضوعية التي يعتمد عليها الآخرون ويعتقدون أنه من المهم معرفة ليس فحسب لماذا هناك سلوك لفواعل بطريقة معينة وإنما كذلك كيف أمكن ذلك".<sup>(6)</sup>

من أجل إيضاح هذا التمييز يلزم التفريق بين النظريات التفسيرية والنظريات التكوينية بحيث يمكن تعريفهما على النحو التالي: نظرية تفسيرية ترى العالم كشيء خارج عن نظرياتها وعن موضوعها، في المقابل نظرية تكوينية تعتقد أن نظرياتها تشارك في بناء العالم.<sup>(7)</sup>

طرح المقاربات بهذه الطريقة لا يخلو من فوائده، أولاً فهي لا تفترض تماسكاً مصطنعاً لأي واحد من الاتجاهين، ثم هذا يسمح بتجنب الفكرة المتضمنة في التقسيمين الأولين التي مفادها أنه يتوجب أن يكون هناك اصطفاً في هذا أو ذاك المعسكر، ثم هذا يسمح بوجود مرونة كبيرة في توصيف مختلف المقاربات. لكن قبل محاولة تصنيف البنائية يتوجب تحديد أهم معالم هذه المقاربة.

في البداية يمكن القول أن للبنائية جذوراً ما بين تخصصية فهي بزغت وتطورت في حقول معرفية أخرى غير العلوم السياسية، خصوصاً منها علم الاجتماع والفلسفة والأنثروبولوجيا. ظهر هذا المصطلح في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينيات حيث كان "نيكولاس أنوف" أول من استعمله في مؤلفه الموسوم "عالم من صنعنا" "World of Our Making".

ترى هذه النظريات أن الأفراد بدل البحث عن تعظيم مصالحهم الخاصة الموضوعية فهم يتبنون السلوك الذي يبدو لهم الأكثر صحة أو الأكثر أولوية في وضعية معينة

باعتبار روابطهم الهوياتية مع جماعة معينة وفي هذه اللحظة أو تلك من حياتهم، سلوكيات الأفراد إذن هي غير عقلانية بشكل كبير وجد متباينة ومتغيرة.<sup>(8)</sup>

واقع العلاقات الدولية حسب هذا المنظور يبني أو ينشأ تزامنياً على حد قول "كاتزنستين" من خلال التفاعل بين سلوكيات الأفراد والمؤسسات، وتحدد البنى أو المؤسسات الهويات والمصالح وسلوك الأفراد ثم هذه الأخيرة بدورها تقوم بخلق وإعادة إنتاج وتغيير البنى المؤسساتية للمجتمع الدولي.<sup>(9)</sup>

وانطلاقاً من قربهم من الوضعية في البعد الإستراتيجي وتجديدهم في البعد الأنطولوجي يدعي البنائيون المحافظون قدرتهم على جسر الهوة بين الوضعية وما بعد الوضعية<sup>(10)</sup>، في سياق ذي صلة خلص كل من "مارثا فينيومور" و"كاثرين سيكينك" إلى أن الخلاف بين أنصار التيار العقلاني ونظرائهم في التيار البنائي حول المسائل الرئيسية المتعلقة بالمعايير والهويات مثل شرحاً لا يمكن تلافيه إن على المستوى الأمبريقي أو على المستوى النظري.<sup>(11)</sup>

أما البنائية النقدية فهي لا تطمح في تبوء مكانة البراداييم الجديد في نظرية العلاقات الدولية، فتطلعاتها أكثر تواضعاً، إذ كدأب أية نظرية نقدية تبحث البنائية النقدية قبل كل شيء عن إثارة التفكير والحوار وتجنب التصلب، في المقابل تريد أن تبقى في زمرة النظريات البنائية لأنها تتقاسم معها النظرة للعالم باعتباره اجتماعي البناء، في حين تنتقد البنائية المحافظة في توجيهها المحافظ إن كان ذلك على المستوى الإبيستيمولوجي أو الأنطولوجي، كما تريد أن تبقى كذلك في دائرة البنائية بشكل عام لأنها ترفض التهميش من طرف الأغلبية مثل ما هو حال المدرسة المابعدحدثية التي من جهة أخرى تلتقي معها فكرياً.

لا شك أن النزعة التأملية تعد أساسية بالنسبة للبنائية النقدية كما هو الحال مع سائر المقاربات النقدية، وهي تعني أنه يتوجب على الباحث أن يكون واع في نفس الوقت بافتراضات فكره الخاصة وحتى أحكامه وبالقيم والمعايير الكامنة في كل نظرية فلا يمكن أن يكون هناك فصل بين القيم والأفعال أو بين النظرية والممارسة<sup>(12)</sup>. وإذا كانت التأملية تؤيد اللامقاييس<sup>(13)</sup> بين النماذج المعرفية أو التيارات

النظرية المتضادة على المستوى الابيستمولوجي فهي تعتقد أن الحوار ممكن أو حتى مرغوب فيه بينها.

أخيرا يمكن القول أن البنائين النقديين يتميزون عن أنصار النظرية النقدية المابعد ماركسية بشكل عام بكونهم لا يعتمدون على فكر "غرامشي" ولا على مدرسة "فرنكفورت" فيما قليل ما يكون ذلك الاعتماد على الماركسية، كما لا يتقاسمون معهم هدفهم المركزي المتمثل في الانعتاق، على عكس أنصار التيار النقدي بشكل عام عادة ما لا يتردد البنائيون النقديون في الاعتماد على بعض مفاهيم المابعدحداثة وعلى مفكرين على غرار "ميشال فوكو" و"جاك ديريدا"، لكنهم يقبلون صراحة أو ضمنا نوعا من النظرة التأسيسية *fondationnalisme* وهم بهذا أباونا عن انفتاح للحوار مع خصومهم هؤلاء وهو الأمر الذي يعتبر مستحيلا بالنسبة لأنصار البنائية المحافظة.

## 2- ما بعد الحداثة والدراسات النقدية للأمن: كما تمت الإشارة إليه سابقا هناك

صخب كبير حول ما يمكن أن يعنيه مصطلح "ما بعد وضعية" خصوصا لما يتعلق ذلك بالتفريق بين النظرية النقدية المابعدماركسية والمابعدحداثة، فمن المؤكد أن كلا التوجهين النظريين يتبنى مواقف نقدية حادة تجاه النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، غير أن الفروق بينهما تبقى نسبيا واضحة، الفرق الأكثر وضوحا بينهما يكمن في أهدافهما، لا يتوانى النقديون المابعدماركسيون في مهاجمة الواقع الفكري والسياسي والوضعي كما يقدمون في نفس الوقت بدائل راديكالية ولا يخفون أبدا توجهاتهم المتعلقة بالنزعة التأسيسية، في المقابل ترفض المابعد حداثة أي موقف يتموضع في سياق النزعة التأسيسية، هكذا يصير "جيمس دير دريان" في نقاشه مفهوم الأمن أنه ليس في وارد البحث عن أمن بديل، وهذا لا يمنعهم من اقتراح أساليب أخرى لصياغة مفهمة للأمن.

ترجع الدراسات النقدية للأمن التي نشأت في غضون سنة 1994 في القسم الكبير منها إلى أفكار النقديين المابعدماركسيين على الرغم من كونها جد متباينة فيما بينها، وهنا يمكن كذلك تمييز المقاربة الأكثر اتساعا للباحثين الكنديين، "كيث كروس" و"مايكل ويليامز" الذين يركزان على نقد الإطار المفهومي التقليدي للأمن

وتلك المتبناة من طرف "كين بوث" و"ريتشارد وين جونز" حيث المشروع الانعناقي أكثر حضوراً، والبحث عن مفهوم للأمن أكثر دقة في الدراسات النقدية للأمن ليس بالأمر الهين ذلك أن عنوان النظرية النقدية المابعدماركسية يتعلق بمقاربات مستوحاة من تيارين ماركسيين جد مختلفين، هما "الغرامشية الجديدة" و"مدرسة فرنكفورت" وهي بذلك تتقاسم ما يسميه "نيكولاس رينجر" مشروع الانعناق" والذي أضحى السمة المشتركة للنظرية النقدية المابعدماركسية في العلاقات الدولية.<sup>(14)</sup>

رغم أن "كروس" و"ويليامز" يتبنيان تعريف "كوكس" للنظرية النقدية المابعدماركسية فهما في المقابل لا يتبنيان إلا قليلاً مفهوم الانعناق، وعلى العكس من ذلك فإن كلا من "بوث" و"جونز" اللذين ينتميان لمدرسة "فرنكفورت" يجعلان هذا المفهوم في صميم نظرتهم للدراسة النقدية للأمن، بالنسبة لـ"بوث" فإن الانعناق يعني تحرير الناس سواء تعلق ذلك بالأفراد أو المجموعات من ممارسات الإكراه الاجتماعي والجسدي والاقتصادي والسياسي وغيرها والتي تمنعهم من القيام بما يريدون بحرية، مع الإقرار بأن الظروف تتغير ومن ثم أهداف الانعناق تتغير،<sup>(15)</sup> أنصار هذا التوجه في المدرسة النقدية يقترحون مفهوماً للأمن تتضمن المسارات الثلاثة المتعلقة بالتعميق والتوسيع والتمديد، يرى "جونز" التعميق نقداً ابيستمولوجياً وانطولوجياً للدراسات الأمنية التقليدية ومحاولة أكثر عمقا في التفكير في ماذا يمكن أن يعنيه الانعناق من ناحية المؤسسات والممارسات البديلة، يتحفظ "جونز" من فكرة تعميق مفهوم الأمن بمجرد تقسيمه إلى خمس قطاعات مختلفة كما هو الحال في مدرسة "كوبنهاغن"، فالأمر إذن يتعلق أولاً بالإقرار بأن تعريف الأمن هو دائماً في حالة التحول والتوسع فلا يمكن التوقع في زاوية محددة مسبقاً، يستهدف "جونز" و"بوث" في ذلك خاصة ما يسمونه النظرة الدولية للمقاربة التقليدية، إذ يرى النقديون أنه لا يمكن حصر الكيانات التي يمكنها أن تصبح موضوعاً مرجعياً للأمن وعليه لا يمكن تفضيل كيان عن آخر على الرغم من أن لديهم ميلاً خاصاً بالنسبة للفرد الذي يعدونه المرجع النهائي.

رغم موقفها المابعدوضعي تتخرط المقاربة النقدية المابعدماركسية بسهولة في النقاش العام حول نظرية العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل

حاولت كل من المابعدحدثية والمابعدبنوية أن تتسجم مع الوضع القائم إلا أنهما لم تحظيا بالقبول داخل المجتمع العلمي للتظير للعلاقات الدولية. إضافة إلى أن هناك صعوبة في تحديد تعريف سهل ومجمع حوله للمابعدحدثية تفوق تلك الموجودة في البنائية، وحتى التفرقة بين المابعدحدثية والمابعدبنوية تخلق مشكلة حيث تعد مسألة النسبية الفارق الأهم بينهما كما يرى ذلك "جون فازكير"، ففي الوقت الذي يميل المابعدبنويون إلى التساهل مع هذه الفكرة يتبناها المابعدحدثيون تبين كامل.<sup>(16)</sup>

بالنسبة للأمن يجب أن توضع المقاربة المابعدحدثية في السياق العام لمفهمتها للعلاقات الدولية، فهي تنطلق من رفض كل نظرة وضعية في العلوم الاجتماعية وخصوصا كل المباني الإستمولوجية والأنطولوجية للواقعية الجديدة، من الناحية العملية هذا يعني أن أنصار المابعدحدثية يرفضون الفصل الصارم بين الحياة السياسية الوطنية والعالم الخارجي للعلاقات الدولية خصوصا في صيغته المتعلقة بالعلاقات المابعدبنوية، من هنا لا يتوانى "برادلي كلاين" في تحديد مهمة العلوم الاجتماعية في كونها تضطلع بإيضاح وتبيان القوى المتعددة والحركات الاجتماعية المشاركة في تأسيس الحياة الدولية.<sup>(17)</sup>

من خلال نظرتهم للشؤون الدولية يقر أنصار المابعدحدثية بالصعوبات المتأصلة في كل مفهمة للأمن، فالأمر يتعلق بإعادة النظر في طابع ووضع المجال السياسي ما يفرض درجة عالية من الشك فيما يخص المبادئ الحديثة للاستقلالية والذاتية السيادية، ويجب كذلك الإجابة بالخصوص عن السؤال المتعلق بماذا يضمن الأمن وتحت أية ظروف. أمام هذه التساؤلات يرد المابعدحدثيون الفكرة التي تعني أنه بالإمكان بسهولة خلق عالم آمن، فهم عوض ذلك يقترحون تصور حوار أمني جديد، لا يتعلق بالبحث عن هدف طوباوي بل يتعلق بإعادة فهم للعالم كما هو، عالم آخر غيرنا.

### 3- الدراسات الأمنية: من البنائية المحافظة إلى البنائية النقدية: اقتفى الفكر

البنائي في الدراسات الأمنية ذات الخطوات التي خطتها البنائية في نظرية العلاقات الدولية، من جهة هناك تيار بنائي محافظ تبلور بشكل خاص حول كتاب "بيتر





كاتزنستين" الموسوم "ثقافة الأمن الوطني: معايير وهويات في الأمن الوطني The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics الذي نشر في 1996 وبشكل أقل حول كتاب "إيمانويل أدلر" و"مايكل بارنيت" الموسوم "المجتمعات الأمنية" Security Communities الذي نشر في 1998، من جهة أخرى هناك بنائيون نقديون على غرار "ديدي بيغو" و"كارين فيركو" و"جيف هيسمانز" و"بيل مكسويني" و"جوتا ويلدس" الذين يتميزون عن البنائية المحافظة من خلال نقدهم للأفكار التي يتضمنها كتاب "كاتزنستين" إلى جانب عدم موافقتهم على أعمال مدرسة "كوبنهاغن" وتبنيهم اللسانية الاجتماعية كمقاربة لهم في الدراسات الأمنية بالإضافة إلى رفضهم للموقف الاستيمولوجي الوضعي.<sup>(18)</sup>

كما هو متوقع، بالنسبة للبنائية النقدية ليس من السهل تعريف بشكل دقيق مقارنة تضم العديد من الأشخاص من توجهات فلسفية وسياسية مختلفة اختلافا واضحا، مع ذلك يمكن أن نلاحظ بعض التقارب الذي يجمعهم في تيار واحد أخذ في التمايز عن البنائية المحافظة، فالبعض منهم لا يتوانى في استعمال مصطلح بنائية نقدية على غرار "ويلدس" و"فيركو"، فيما البعض منهم في صورة "بيغو" يصف نفسه بالبنائي البنيوي أو الاجتماعي البنائي كما هو حال "هيسمانز" أو حتى البنائي الاجتماعي مثل ما يحبذ ذلك "مكسويني" فالجميع يدعي بوضوح انتماءه للبنائية لكن يرفض أية علاقة بالبنائية المحافظة.

يعبر تعريف البنائية الذي يقدمه كل من "أدلر" و"بارنيت" عن الاتجاه العام لموقف الأغلبية، فهو يؤكد على أن الفواعل الدوليين هم جزء لا يتجزأ من بنية تكون ذات طبيعة معيارية ومادية في ذات الوقت، أي أنها تحوز على معايير وموارد، ويأخذ في الحسبان إمكانية أنه في الظروف المواتية تستطيع الفواعل توليد هويات ومعايير مرتبطة بسلام مستقر. فهناك من يذهب إلى حد وصف هكذا مقارنة بالبنائية النيوليبرالية ذلك أن لها الكثير من النقاط المشتركة مع نقاط التركيز التي يضعها الباحثون الليبراليون العقلانيون على التعاون المابين وطني وعلى المؤسسات والمعايير وعلى الأولوية غير الحاسمة للدولة أكثر من اشتراكها مع برنامج بحث مؤسس على

مبادئ المقاربة التأميلية المتعلقة بنزعة استمرارية الجماعة والبناء المتبادل للمؤسسة والبنية<sup>(19)</sup>.

لأول وهلة يبدو أن "أدلر" و"بارنيت" أكثر حماسة شيئاً ما في رغبتهما في إعادة إحياء مفهوم المجتمع الأمني الذي أطلقه "كارل دوتش" في 1957 الذي لم يعرف قط توهجا، لكن نظرتهما للمجتمع أو بالخصوص المجتمع الأمني التعددي تعني ببساطة مجالا عبر وطني مكون من العديد من الدول ذات سيادة.

يدعي "أدلر" و"بارنيت" أن مقاربتهما لا تتضمن فقط طريقة في إعادة النظر في قضايا الأمن الإقليمي أو حتى الأمن المعولم، لكنها تتضمن بالأحرى تغييرا في البراداييم في نظرية العلاقات الدولية، نظرتهما حول الأمن تبقى في النهاية جد تقليدية. يصرح من جهته "كاتزنستين" بوضوح أنه وشركاءه في كتابه يتبنون تعريفا ضيقا وتقليديا للدراسات الأمنية، لكنه يقر في نفس الوقت بأنه لا يمكن جني الكثير إذا ما تم اختزال الدراسات الأمنية الواسعة في ميدان الدراسات الإستراتيجية الضيق حتى وإن كان ميدانا متطورا، إذن صيغة الأمن التي تهمهم أكثر هي صيغة الأمن العسكري، كما يبين من جهة أخرى حدود البنائية المحافظة من خلال التأكيد على أن تطور السياسة العالمية يؤيد موقفا يتبنى توسيعا لميدان الأمن في اتجاهين، الأول يتعلق بفهم القضايا غير العسكرية والإقرار بوجود فواعل غير دولية فيما يتمحور الثاني حول قبول فكرة أن المقاربات المابعدوضعية تمنح تحديات أكثر عمقا وأكثر جدلا لميدان دراسات الأمن الوطني ونظرية العلاقات الدولية من الاختلافات الموجودة بين مختلف أنواع النظريات التفسيرية.

بقي مفهوم المجتمع الأمني يلقي رفضا من معظم البنائين رغم بعض الاستثناءات على غرار كل من "أدلر" و"بارنيت"، هذا راجع دون شك إلى الحدود التي تفرضها عليه البيئة الدولية، في حين على عكس من ذلك أثارت أفكار "كاتزنستين" ورفاقه الكثير من الجدل، ففي صميم تحليلهم يوجد مفهوم الهوية، الذي يعني حصرا الهوية الوطنية، فحسب "كاتزنستين" تبرز هوية الدول من خلال تفاعل هذه الأخيرة مع مختلف البيئات الاجتماعية الداخلية منها والدولية.

ينظر إلى الهوية باعتبارها إطارا يتضمن مختلف بناءات الدولة والأمة وهذا المسار من المفروض هو مسار سياسي وتتقابل فيه فواعل تكون في نزاع فيما بينها، جزئيات هذا المسار لا تهم بشكل خاص، ما يهم "كاتزنستين" هو كون أي تغيير في الهوية من شأنه أن يؤثر في المصالح، ما يؤثر بدوره في سياسة الأمن الوطني، هذه الفكرة المتعلقة بالعلاقة الخطية بين الهوية والمصالح والتي ترجع إلى "وانتد" هي التي يرفضها "ماكسويني" لأنها تتجاهل كون التأثير بين المصالح والهويات يكون بشكل متبادل.

#### 4- البنائية النقدية في نقد مدرسة "كوبنهاغن": إذا كان البنائيون النقاد قد

اختاروا إهمال الأفكار التي طورها "كاتزنستين"، متجاهلين بشكل عام آراء كل من "أدلر" و"بارنيت" فإنهم في المقابل انخرطوا في نقاش جد عميق مع الأعمال التي تنتمي إلى ما يعرف بمدرسة "كوبنهاغن"، الأهمية الكبيرة التي يوليها هؤلاء لهذه المدرسة تكمن حتما في كون هذه الأخيرة ظهرت على الساحة العلمية منذ سنوات عديدة قد تناهز العشريتين واستمرت في النشر وتمثل إلى حد بعيد الفريق الأكاديمي الذي له التأثير الأكبر في تجديد الفكر الأمني منذ نهاية الحرب الباردة، على الأقل في أوروبا.

في ميدان التنظير في العلاقات الدولية تبدو مدرسة "كوبنهاغن" إلى حد ما غير قابلة للتصنيف، يرى "ماكسويني" أن كل أعمالها قطعاً أعمال موضوعية وواقعية، في حين يرى كل من "هيسمانز" و"ويليامز" في هذه الأعمال خليط من الواقعية والبنائية، هذا الغموض الذي يكتنف المواقف النظرية لهذا التيار يتأتى من منطلقات اثنين من أهم روادها، "باري بوزان" و"أول ويفر" وإلى التطور الذي عرفته مقاربتهم.

فقد عرف "بوزان" كواقعي بنيوي، في إطار فكر "وولتز" والذي تماهى تدريجياً مع المدرسة الإنجليزية ومفهومها الأساسي المتعلق بالمجتمع الدولي، من جهته حرص "ويفر" على التأكيد على جذوره المزدوجة الواقعية والمابعد بنيوية حتى يتقصد وصف الواقعي المابعد البنيوي أو الواقعي المابعد سيادي أو حتى البنائي المتشائم.

في إطار البحث عن إعادة إحياء للفكر الأمني قدمت مدرسة "كوبنهاغن" بشكل خاص ثلاث أفكار والتي جلبت اهتمام البنائيين النقاد، يتعلق الأمر بفكرة توسيع

مفهوم الأمن وفكرة الأمن المجتمعي وفكرة الأمانة، من نافلة القول أن هذه الأفكار الثلاث ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، لكن يتم الفصل بينها هنا بغرض تحليلي. في صميم المفهمة الموسعة للأمن في مدرسة "كوبنهاغن" نجد أربع أفكار رئيسية، أولاً يتوجب دراسة الأمن ك ممارسة وكعملية في آن واحد، ثانياً للأمن قواعده التي يختص بها وعليه لا يتوجب الخلط بين القضايا الأمنية والمشاكل السياسية ثالثاً الموضوعات المرجعية للأمن هي دائماً عبارة عن مجتمعات وفي المقام الأول الدولة وأخيراً يمكن تطبيق منطق ممارسة الأمن في ميادين ليست بالضرورة عسكرية بحتة.

حتى وإن اقترح الباحثون في مدرسة "كوبنهاغن" تجاوز الطرح التقليدي للأمن إلا أن ذلك لم يشفع لهم لدى البنائين النقيدين الذين أبدوا عدم رضاهم عن أفكارهم في العديد من جهات نظرهم، فمن بين مؤاخذاتهم على أعمال مدرسة "كوبنهاغن" انتقد البنائيون النقيديون كل من "بوزان" و"ويفر" ومن معهما فيما يخص فكرة مركزية الدولة التي يبدو أنها عندهم مخففة قليلاً فقط من خلال فكرة التقسيم بين الأمن الوطني والأمن المجتمعي، فالجميع يرفض فكرة الفصل بين الداخلي والخارجي وهو الطرح الذي يحظى بالأهمية الكبرى لدى المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية والتي تم تبنيها من طرف أنصار مدرسة "كوبنهاغن".

يرى "بيغو" أن الفصل التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي اهتز، فهو يرفض كلية مثل هكذا تمييز، ويفضل الحديث عن ميادين الأمن، أما في ما يخص "ماكسوني" الذي يريد أن يكون استثناء بين البنائين النقيدين في هذه النقطة فقد تبنى نظرة للأمن تقوم على اعتبار الفرد كموضوع مرجعي وحيد للأمن، ما يعني أنه لحق بهم من خلال تفضيله لمفهوم مفتوح للأمن الذي يفند فكرة القطاعات الخمس المقترحة من طرف مدرسة "كوبنهاغن".<sup>(20)</sup>

من جهتهما "بيغو" و"هيسمانز" فضلا الاقتصار على تبيان الشروط التي تتعلق بتعريف الأمن، بالنسبة لـ "هيسمانز" فإن ملفوظات منظمة بطريقة خاصة من شأنها أن تصنع خطابات أمنية، هذا في الوقت الذي يهتم فيه "بيغو" أكثر بممارسات الأمانة / الأمانة التي تجتاز المجال الداخلي كما المجال الخارجي، إذن فالأمن من خلال هذا هو ما يقال وما يفعل، ويتقاسم "ويلدس" Weldes ومن معه بشكل كبير هذا التحليل

مقترحين التفريق بين بناء وإنتاج الأفعال الاجتماعية، بما في ذلك الأمن والأمن، بناء الأمن / الأمن يتعلق بالخطاب، بينما تتم عملية الإنتاج من خلال الممارسات اللغوية وغير اللغوية.<sup>(21)</sup>

رغم قبولهم فكرة تمديد مفهوم الأمن إلى المجتمع إلا أن البنائين النقيدين أبنوا عن توجس واضح فيما يخص مفهوم الأمن المجتمعي كما بينه "ويفر"، رغم تطور نظريته في هذا الموضوع. في صميم هذا التوجس يوجد ما يسميه "هيسمانز" (المأزق المعياري في كتابة الأمن) وهو الانشغال الذي يواجهه كل المحللين، فالكل يتوجب عليه طرح السؤال حول كيف يتسنى له تفسير المشاكل الأمنية في الميدان المجتمعي بطريقة تسمح بتقليل خطر إعادة إنتاج الأمانة نفسها في هذا الميدان،<sup>(22)</sup> للإلصاف يمكن التأكيد على أن "ويفر" نفسه كان قد مدرك لمثل هكذا مشكل، ويرى أنه مثل هذه القضايا الخلافية يتوجب أن تكون في قلب حقل للدراسات الأمنية تحول إلى دراسات أمانة والذي يحقق في من يتسنى له ضمان الأمن وفي أي ظروف يكون ذلك. من جهته يتحفظ "بيغو" على مفهوم الأمن المجتمعي وعلى مخاطر استعمالاته، فهو ابتداء يلفت إلى أنه في الولايات المتحدة على الخصوص يستخدم مصطلح الأمن المجتمعي للدلالة على الأمن الداخلي وعلى التهديدات غير العسكرية، بشكل عام حسب "بيغو" فإن هناك خطراً حقيقياً لتبرير مبدأ إضفاء الطابع الاستراتيجي على الأمن الداخلي بإعطاء العسكريين المسوغ في ذلك، هذا الخطر يبدو أكثر واقعية بالنظر إلى أن مختلف المختصين في الأمن لا يتسنى لهم التفريق بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي .

بالنسبة لمساهمة مدرسة "كوبنهاغن" في الدراسات الأمنية ليس ثمة شك في أن مفهوم الأمانة يعد المساهمة الأبرز بالنسبة لها . في هذا السياق يرى "ويفر" الذي يعود له الفضل في بلورة هذا المفهوم أن الأمانة هي العملية التي يتم من خلالها إنتاج الأمن، فلما نعطي تطوراً معيناً اسم مشكل أمني يتسنى للدولة أن تطالب بحق خاص، حق سوف في النهاية يحدد دائماً من طرف الدولة وحلفائها.<sup>(23)</sup>

مستفيداً من أبحاث الفيلسوف الإنجليزي "ج.ل. أوستين" صور "ويفر" الأمانة (كفعل لغة) حسب "ويفر" دائماً حتى يتسنى لفعل لغة أن ينجح يتوجب أن تتوفر ثلاثة شروط،

أولا احترام المتطلبات الداخلية للفاعل اللغوي التي من خلالها يتوجب الالتزام بما يسميه (نحو أو القواعد اللغوية للأمن) وبناء نسيج أو بنية تتضمن تهديد واقعي، ثانيا يتوجب على الفاعل الذي يصنع الأمانة أن يتبوأ وضعية سيادية، في النهاية محاولة الأمانة يمكن أن تنجح بسهولة لما يتم الاعتماد على مرجعية المواضيع التي عادة ما يتم اعتبارها كمواضيع تهديد.<sup>(24)</sup>

لا يجد البنائيون النقاد أية صعوبة في قبول مثل هكذا مفهوم، بل بالعكس، ذلك أنهم يركزون على البناء الاجتماعي للأمن، فهم فقط يأخذون على " ويفر " أنه لم يكمل الطريق وأن المفهوم بقي تطوره ناقصا، فاعتراضهم في الواقع يدور حول نقطتين أساسيتين، أولا يحترزون على كون مقاربة " ويفر " ليست سوسيولوجية بالقدر المطلوب وثانيا هم يرون أن تطويره للفاعل اللغوي يتجاهل البعد غير اللساني للأمانة.

في الواقع إذا كان " ويفر " يصرح بأن دراسة الأمانة هي (دراسة صراعات السلطة حول مفهوم معين) فإنه لم يضيف الكثير لهذه الفكرة واكتفى بالتأكيد بأن المسألة هي مسألة نخب، وهذا ما أثار حفيظة كل من " بيغو " و " هيسمانز "، هناك كذلك اعتراضات تطال افتراض الأمانة كفاعل لغوي، وهو الذي يعد مركزيا في مفهوم " ويفر "، تذكر هذه الاعتراضات كذلك بأحد العناصر الأساسية في المقاربة البنائية النقدية ألا وهو أهمية الدور الاجتماعي السياسي للغة. فيما يخص دور اللغة نجد اختلافات حساسة عند البنائيين النقاد، بين أولئك الذين تحتل لديهم اللغة مكانة جوهرية في تعريف الأمن وأولئك الذين يرون فيها عاملا مهما لكنهم يدافعون عن مقاربة ذات بعد سوسيولوجي أكثر، " يمثل " بيغو " موقف الفئة الثانية لما يؤكد بأن نسخة الأمانة التي يقدمها " ويفر " هي لغوية كثيرا وليست سوسيولوجية بالقدر الكافي ولا تفرق بشكل جلي بين العالم المعاش والعالم المرئي.<sup>(25)</sup> في الواقع نقد النظرة الضيقة لعملية الأمانة التي يقترحها " ويفر " تمثل واحدة من نقاط القوة لدى المقاربة البنائية النقدية، ففي الوقت الذي يمثل فيه الأمن الأهمية القصوى في الساحة الدولية يبدو أن تحليلا سوسيولوجيا للأمانة يفرض نفسه بقوة، فمسألة تناول الأمانة بشكل ضيق وجعلها لا تعدو أن تكون فعل لغة يبدو أنه لا يقول أي شيء عن تعقد العملية التي

تقود إلى القرار بالإعلان أن هذا المجال أو ذاك هو موضوع للأمن أو لماذا يتم قبوله بسهولة.<sup>(26)</sup>

### خاتمة:

لقد مضت قرابة العشريتين منذ أن أصبحت البنائية جزءا من المجال المعرفي لنظرية العلاقات الدولية، وشيئا فشيئا بدأت بعض معالمها في الظهور، وبعد أن خلقت الانطباع والأمل بأن نظرة أكثر نقدية للعلاقات الدولية وقادرة على بعث الحيوية الفكرية بعد سنوات من النقاش العقيم بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة قد ولدت، بدا أن كل هذا بعد مرور الوقت ليس إلا سرايا .

في الواقع لم تساهم البنائية المحافظة في الدراسات الأمنية إلا بالنزر القليل وذلك رغم الوعود التي تحدث بها أنصارها إن كان ذلك على المستوى النظري أو المستوى الأمبريقي، طبعاً يمكن الإشارة هنا أن كتاب " كاتزنستين " حاز على سمعة كبيرة حيث يمكن عدّه أحد أهم المراجع في الدراسات الأمنية ذات التوجه البنائي.

الاقتراح الحديث لبرنامج بحث بنائي في الدراسات الأمنية يعطي مسوغاً لتفسير هذا الإخفاق في الولوج لعالم أكاديمي مازالت الوضعية هي المهيمنة فيه، فالفكرة المسيطرة على هذا المشروع هي التعايش مع الواقعية لدرجة أن أحد كتابها يتحدث عن خطر التعاون مع منظرين ذوي نزعة نقدية لأن من شأن ذلك تقويض التزام البنائية المحافظة مع الواقعية، قطعاً البنائية النقدية تزعم أولئك الذين يرون أن برنامجاً بنائياً يتوجب أن يكون من الناحية الوضعية وضعياً ومن الناحية المعيارية حيادياً، وأن يكون الهدف منه بناء معرفة عن العالم والمشاركة في نقاش الأغلبية في العلاقات الدولية، بينما النظرية الاجتماعية في أيدي البنائيين النقديين هي عبارة عن سلاح من أجل خوض الحرب ضد عدم المساواة والظلم في السياسة الدولية .

### الهوامش:

(1)- see, Ted Hopf, The promise of constructivism in International relation Theory, International security, V. 23, NO.1, (8). p..

(2)- John J. Mearsheimer , The False promise of international institutions, International security, V.19, NO. 3, (5), pp .5-45 .

(3)- Jennifer Sterling-Folker, Compting pradigms or birdes of a feather? constructivism and neoliberal institutionalisme compred, V.44 , NO. 1, (0), pp 97-

- (4)- Pierre Berthelet Chaos international et sécurité globale: la sécurité en débats, (France: EPU) ,4, pp 33-34
- (5)- Ted Hopf, op .cit p .
- (6)- Pierre Berthelet, op .cit, pp. 31-32.
- (7)-جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، : مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 353.
- (8)- Klotz Audie, Lynch Cecelia, Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, Critique internationale, V 2, 9 , p 53.
- (9)- Diane Ethier, Introduction aux relations internationales, Les presses de université de Montréal: Canada,6 .
- (10)-جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط 1، (دبي مركز: الخليج للأبحاث)، 2004 ص 400.
- (11)- Finnemore Martha and Sikkink Kathryn, International Norm Dynamics and Political Change, V.52, NO. 4,(8), pp.-.
- (12)- انظر، مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (دبي مركز: الخليج للأبحاث)، 2008، ص ص 39-40.
- (13)- استخدم مصطلح الامقايسة l'incommensurabilité في الابستيمولوجيا منذ "توماس كون" ومقاله الموسوم "بنية الثورات العلمية" لوصف حالة اثنين من النماذج المعرفية المتعاقبين في نفس العلم حيث تتعدى المقارنة بسبب الاختلافات العميقة بينهما وأنماط التفكير التي ينتجانها.
- (14)- Keith Krause, Critical Theory and Security StudiesThe Research Programme of `Critical Security Studies', Cooperation and Conflict,V.33, (8), pp . - .
- (15)- Keith Krause, Op. Cit,p, pp . - .
- (16)- Carlsnaes Walter and others , Handbook of international Relations , (UK: SAGE) , 3, p. 20.
- (17)- Chul Cho Young Chul, Conventional and Critical Constructivist Approaches to National Security: An Analytical Survey, The Korean Journal of International Relations,V.49, NO.3, ( 9), p.77.
- (18)- Williams Paul D, SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION, (USA: Routledge), 8, p..
- (19)- WELDES JUTTA, Constructing National Interests, European Journal of International Relations, V2, (6) pp . -
- (20)- Berthelet Pierre, Op. Cit,p. - .
- (21)- Berthelet Pierre, op. cit, pp.-.
- (22)- Jef Huysmans, Dire et écrire la sécurité: le dilemme normatif des études de sécurité, Cultures & Conflits, NO .31-32, (8), pp. - .
- (23)- Buzan Barry and Hansene Lene, The evolution of international security studies, Cambridge University Press: UK, 9.
- (24)- Bigo Didier, Sécurité et immigration: vers une gouvernementalité par l'inquiétude?, Cultures & Conflits n°31-32 (8), pp. 13-38.
- (25)- Bigo Didier, Ibid.
- (26)- Jef Huysmans, Op. Cit, pp.-.